القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

إضافة 1 إلى
الوثيقة WSIS-II/PC-2/DOC/3-A
10 فبراير 2005
الأصل: بالإنكليزية

مقترح من رئيس اللجنة التحضيرية لمرحلة تونس

مشروع نص بديل للفصل الثاني

من الجزء التشغيلي

الفكرة	مشروع نص	المصادر
الفصل الثاني	**الآليات المالية [لمواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية]**	
ولاية فريق المهام المعني بالآليات المالية	**12. نشكر** الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في إنشاء فريق المهام المعني بالآليات المالية ونشيد بتقرير فريق المهام.	الحكومات/أصحاب المصلحة الآخرون
	13. نذكر بأن ولاية فريق المهام هي القيام باستعراض دقيق لكفاية الآليات المالية القائمة في مواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.	خطة عمل جنيف الفقرة 27 دال 2.و)
حجم المشكلة	**14. نعترف** بوجود الفجوة الرقمية والمأزق الذي تثيره أمام بلدان كثيرة تضطر إلى الاختيار بين الكثير من الطلبات المتنافسة على أموال التنمية. ونعترف بحجم المشكلة التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية وهو ما سيتطلب استثمارات هائلة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وفي بناء القدرات على مدى سنوات كثيرة قادمة.	فريق المهام – معلومات أساسية
	15. ونوافق على أن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتعين أن يوضع في سياق الأهمية المتزايدة للدور المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا لمجرد كونها وسيطاً للاتصال ولكن أيضاً بوصفها عاملاً يمكّن من تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية.	الاستنتاجان 2 و4/ الحكومات

فعالية الآليات المالية القائمة	**16.** كان تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية يتصل في الماضي اتصالاً وثيقاً بالدورات التجارية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لحقن موارد مالية كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتعبئة الحكومية أيضاً في كثير من البلدان النامية ظهرت بعض النتائج الواضحة: ففي أقل من 15 سنة حصل أكثر من مليار شخص على النفاذ إلى الهواتف (الثابتة والمتنقلة) وإلى حد أقل إلى الحواسيب والإنترنت وغيرهما من وسائل تقاسم المعلومات.	فريق المهام – الاستنتاجان 1 و6/ الحكومات
	17. **ونلاحظ** الأثر الإنمائي لهذا الاستثمار كان أعظم ما يكون في الحالات التي فتحت فيها أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتم فيها تشجيع القطاع الخاص على المشاركة ونفذت فيها سياسات عامة تهدف إلى سد الفجوة الرقمية.	الاستنتاج 3/ الحكومات
	[18. **ونشعر بتشجيع كبير** من واقع أن ما تحقق من تقدم في تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات المعطيات عالية السرعة قد مكنت البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول من المشاركة في سوق عالمي للخدمات المعاونة بتكنولوجيا المعلومات على أساس ميزتها المقارنة. وتيسر هذه الفرص البازغة أساساً تجارياً قوياً للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. ولذلك فإن من الملح ألا يتخذ أي بلد أي إجراءات يمكن أن تثبط أو تعوق أو تحول دون مشاركة هذه البلدان في السوق العالمي للخدمات المعاونة بتكنولوجيا المعلومات.]	الحكومات
	19. **ونعترف** بأن جذب الاستثمارات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظل متوقفاً بصورة حاسمة على وجود بيئة تمكينية داعمة للأعمال التجارية ووجود سياسة وبيئة تنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل [الدخول المفتوح،] والمنافسة العادلة والتنظيم المتوافق مع السوق.	الاستنتاجات 3-5/ الحكومات
	نص بديل للفقرة 19: ونعترف بأن جذب الاستثمارات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظل متوقفاً بصورة حاسمة على سياسة داعمة وشفافة ومناصرة للمنافسة وإطار تنظيمي.	الاستنتاجات 3-5/ الحكومات
	20. **ونلاحظ** أن القدر الأعظم من تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها يأتي من القطاع الخاص وأن التدفقات من الشمال إلى الجنوب تتزايد بشكل ملموس من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب والتمويل المحلي.	الاستنتاجات 5-7/ الحكومات

	21. **ونعترف** بأنه نتيجة لزيادة أهمية استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، فإن الجهات المانحة العامة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، تقوم بإعادة توجيه مواردها العامة إلى إصلاحات السياسة العامة وغيرها من احتياجات التنمية، بما في ذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجرى قطاعات التنمية. ومع ذلك فإننا **نشجع** الجهات المانحة العامة الثنائية ومتعددة الأطراف على النظر أيضاً في تقديم المزيد من الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي عليها أن تنظر في ربط مساعداتها واستراتيجيات الشراكة مع أولويات استراتيجيات تخفيض حدة الفقر في البلدان النامية و/أو سائر استراتيجيات التنمية الوطنية.	الاستنتاجات 7 و8 و9 و12/ الحكومات
	22. ورغم وجود العديد من آليات التمويل المختلفة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، **نلاحظ** أن هناك نقصاً في بعض الأحوال في أموال الاستثمارات و/أو عدم ملاءمة بين الاحتياجات والتمويل المتاح.	الاستنتاجات 6-11/ الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون
عدم الملاءمة في النهج الحالي	**23.** **ونعترف** بوجود عدد من المجالات التي كان الاهتمام بها غير كاف حتى الآن في النهج الجارية لتمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتشمل هذه المجالات:	C1
	أ) البرامج والمواد والأدوات ومبادرات التمويل التعليمي والتدريب المتخصص اللازمة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما للمنظمين وسائر المستخدمين في القطاع العام ومنظماتهم؛	C2.1
	ب) النفاذ إلى الاتصالات والتوصيل بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية النائية والدول النامية الجزرية الصغيرة وغير ذلك من الأماكن التي تثير تحديات تكنولوجية وسوقية فريدة؛	C2.2
	ج) البنية التحتية الرئيسية الإقليمية لربط الشبكات عبر الحدود في المناطق المحرومة اقتصادياً التي تحتاج إلى أطر قانونية وتنظيمية ومالية منسقة وتمويل أولي؛	C2.3
	د) قدرة واسعة النطاق لتسهيل تقديم الخدمات، وحفز الاستثمار وتوفير النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمستخدمين الحاليين والجدد على حد سواء؛	C2.4
	هـ) تنسيق المساعدة للدول النامية الجزرية الصغيرة وذلك لتخفيض التكاليف الباهظة للمعاملات المالية في الوصول إلى دعم المانحين الدوليين؛	C2.5/الحكومات

	و) تطبيقات ومحتويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وفي برامج التنمية القطاعية ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم.	C2.6/الحكومات
	24. ورغم أن المسؤولية المركزية عن التنسيق تقع على الحكومات **فإننا نوصي** بأن تعمل الجهات المانحة والجهات المتلقية على حد سواء لزيادة التنسيق عبر القطاعات وعبر المؤسسات في برامج التمويل. وينبغي الاضطلاع بمبادرات تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الجهات المانحة والجهات المتلقية.	C3/الحكومات C3.1/ الحكومات
الشروط المسبقة	**25.** **ونعترف** بالشروط المسبقة التالية لإقامة الآليات المالية وتحسين استخدامها:	الحكومات
	أ) وضع حوافز سياسية وتنظيمية وسياسات نفاذ أكثر انفتاحاً؛	C1A1+2
	ب) تحديد وإقرار الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وصياغة هذه الاستراتيجيات، عند الاقتضاء، بالاقتران بالاستراتيجيات الإلكترونية؛	C1T1+2/ الحكومات
	ج) تطوير القدرة المؤسسية والتنفيذية لدعم استعمال صناديق الخدمة الشاملة/ النفاذ الشامل الوطنية ومواصلة دراسة هذه الآليات؛	الاستنتاج 10؛ C1A2 وC2
	د) كفالة توجيه تطبيقات وخدمات المعلومات والمحتوى المحلي المقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح البلدان النامية؛	الاستنتاج 13؛ C3.4
	ه) دعم "توسيع" المشاريع الرائدة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛	الاستنتاج 14
	و) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومات كعامل حافز على تنفيذ استراتيجيات إلكترونية ناجحة؛	الاستنتاج 15
	ز) [سياسات تمكينية في مجالات الضرائب والتعريفات والواردات والقواعد التجارية المصممة لتقليل المخاطر والأعباء المالية وتوفير الحوافز للمستثمرين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الرائدة والموارد المالية المحلية؛]	C1A4
	ح) تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية (المعارف) على كل مستوى لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات، وخاصة في القطاع العام؛	الاستنتاجان 16 و17؛
	ط) تشجيع كيانات قطاع الأعمال للمساعدة على سرعة البدء في توسيع الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم المنتجين المحليين والمبرمجين والفنانين وصغار رجال الأعمال المحليين في مجال التطبيقات والمحتوى؛	الاستنتاج 13؛ C3.4

	ي) تقوية القدرات من أجل تعزيز إمكانات الحصول على الأموال واستخدامها استخداماً فعالاً؛	C3.5
التحسينات والابتكارات	**26.** **نوصي** بإدخال تحسينات وابتكارات في آليات التمويل القائمة بما فيها:	C3
	أ) تعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة وخاصة بوضع حوافز لإنشاء البنية التحتية الأساسية الإقليمية؛	C3.1+2
	ب) تنسيق البرامج بين الحكومات والجهات المالية الكبرى لتخفيف مخاطر الاستثمار وتقليل تكاليف الصفقات على المشغلين الذين يدخلون إلى شرائح السوق الأقل جاذبية في المناطق الريفية والمنخفضة الدخل؛	C3.2
	ج) المساعدة على الإسراع بوضع أدوات مالية محلية بما في ذلك من خلال دعم أدوات التمويل على نطاق صغير للغاية المحلية والحاضنات التجارية الصغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الائتمان الحكومي وشراكات الاستغلال وآليات المزاد العلني العكسية، ومبادرات إقامة الشبكات المجتمعية والتضامن الرقمي وغيرها من الابتكارات؛	C3.3
	د) إنشاء آلية تمويل "إلكتروني" لإدارة الموارد المتعددة دعماً لأهداف الاستثمار المحددة في المواقع الرئيسية (ولا سيما المشاريع واسعة النطاق الريفية والإقليمية وبناء القدارت)؛	C3.2
	هـ) تطوير سياسة "للاستجابة السريعة" وآلية تنظيمية للتدخل دعماً لمبادرات سياسة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأجل القصير؛	C3.2
	و) تشجيع زيادة المساهمات الطوعية والمساهمات المقدمة من المستهلكين.	C3.6
صندوق التضامن الرقمي	**27.** **نرحب/ ندعم** إقامة صندوق التضامن الرقمي بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية تستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامي بالتركيز أساساً على الاحتياجات المحددة والملحة على المستوى المحلي والسعي إلى الحصول على موارد جديدة للتمويل "التضامني". وسيقوم صندوق التضامن الرقمي باستكمال الآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات، الذي يجب مواصلة استخدامه استخداماً كاملاً لتمويل نمو البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.	C3/الحكومات